البيان

السنة الاولى — الجزء التاسع

١ اكتوبر سنة ١٨٩٧

اللغة والعصر

(تابع لما قبل)

ولا يؤخذ مما تقدّم ان مرادنا الإزراء على علماء السلف رحمهم الله تعالى وغمط احسانهم فيما نقلوا الينا من اوضاع اللغة واحكامها وانما الغرض التنبيه على مزيّة الالفاظ المُحدَثة وبيان مكان المولّدين من اللغة بعد معرفة مكان اللغة من المجتمع وأنهُ لا يستقيم ان يُمنَع المتأخر مما أُبيح للمتقدم لان لكل عصرٍ لُغتَهُ كما أنَّ لكل عصرٍ اهلهُ وانما اللغة لمن أفضت اليهِ وكانت في عهدهِ وربّما هو المتأخر الذي بهِ حياتها والذي انما يتخذها للعبارة عن احوالهِ واغراضهِ لا للمتقدّم الذي قد دَرَج ودَرَجت احوالهُ معهُ. فنحن الآن منزلون منها منزلة المتقدمين بعينها ونحن وهم في امر الوضع فيها سواءٌ نصرّف اعنّتها كيف شئنا وشاءت حالة العصر لكن مع التزام ما اشرنا اليهِ من متابعة سَنَنهم والضرب على قوالبهم بحيث تُساوق اوضاعنا واوضاعهم على طريقٍ واحد ويتّفق صداها على نَمَطٍ لا يختلف

أمّا طُرُق الوضع فيمكن حصرها في ثلاث احداها الارتجال وهو وضع

اللفظ ابتداءً اي صوغهُ من المقاطع الصوتية من غير توسط وضعٍ سابق. والثانية الاشتقاق وهو صوغ اللفظ من لفظٍ موضوع لاشتراكهما في اصل المعنى. والثالثة المجاز وهو نقل اللفظ المرتجل او المشتقّ الى غير معناهُ الاصليّ لعلاقةٍ بين المعنيين. وفي كلٍّ من هذه الثلاثة كلامٌ نذكر منهُ ما يتعلق بغرضنا في هذه العُجالة فنقول

أمَّا الارتجال فعلى كونهِ اختراعاً في بادي الرأي فالمحض منهُ اي الصادر عن مجرَّد وحي الفكرة قليلٌ في الغاية بل هو عندنا مما لا يكاد يوجد ضرورةَ أن الالفاظ المرتجَلة هي اول شيءٍ بُدِئَ بهِ الوضع وانما وضعها الانسان حين كان عارياً من الملكة اللسانية فكان من المستبعَد ان يجري لسانهُ بلفظٍ يجعلهُ دليلاً على شيءٍ من الاشياء وصورةً لمعنىً من المعاني من غير ان يكون في ذلك الشيء نسبةٌ تَصِل بين الدالّ والمدلول وهيئةٌ يصلح اللفظ بها ان يكون صورةً للمعنى. وحينئذٍ فلا شكَّ انهُ تحدَّى في ذلك مثال الطبيعة كشأنهِ في سائر مخترعاتهِ ومصنوعاتهِ فكان اول ما وضعهُ من اللفظ محكيًّا عن الاصوات المسموعة من الحيوان او الجماد فمثَّلها بما يقاربها من الصوت المنطقيّ ولذلك كان الموضوع من هذا النوع لا يتعدَّى في الغالب الهجاء الواحد وهو المؤلَّف من مقطعين ولا يكاد يدلّ الاَّ على الأحداث دون الذوات. وذلك نحو قولهم صرَّ الجُندَب وفحَّت الافعى وأنَّ المريض وخرَّ الماء وصلَّ الحديد ونحو صكَّ الحجر وشقَّ الثوب ورضَّ العود ومصَّ الشراب وشمَّ الطيب واشباه ذلك. ثم اضطُرّوا الى الوضع فيما لا صوت فيهِ فعمدوا الى وجهٍ آخر مما تُتوهم مقارنة الصوت لهُ لتستقيم لهم الحكاية فيهِ وهو حركة الشيء وذلك لِما بين الصوت والحركة من التلازم في الغالب فمثَّلوا تلك الحركة بحكاية الصوت المتوهَّم عنها كما في قولهم بضَّ الماء وشبَّت النار وهبَّ النائم وقفَّ المقرور ونحو مطَّ الحبل وحلَّ العقدة

وحزّ اللحم وبجّ القرحة وما جرى هذا المجرى . ويكثر في هذا الضرب توسّط حرف المدّ بين المقطعين لمطابقة حركة الحكيّ كما في نحو سال الماء ومار الدم وذاب الجامد وماع السائل وفاح الطيب وحام الطائر وغاص الحوت وهلّ جرًّا . ثم انتقلوا الى حكاية صفة الشيء بما توهموهُ في مقاطع الحروف من الصفات وما في اقترانها من الهيئات وذلك نحو قولهم رثّ الثوب وكلّ السيف وخفّ الحمل وفظّ الامر وبضّ الجسم وجفّ القصن ونحو لان الحديد وراب اللبن وراق الشراب وبارت الارض ونام الرجل وضاق المكان الى ما شاكل ذ ك . ولما استمرّ لهم الجري على هذا الاسلوب وتكرّر وضع الالفاظ بازاء المعاني نشأ في مخيّلاتهم نوعٌ من المناسبة بين اللفظ والمعنى فاتسع تصرّفهم في الوضع وخرجوا عن الهجاء الواحد الى زيادة مقطعٍ آخر على الثنائي فخرجت السلاسل الثلاثية ثم زادوا على الثلاثيّ مقطعاً رابعاً وخامساً فربما لزموا الحكاية في ذلك كلهِ وهو الغالب وربما فارقوها واكثر ما تكون الحكاية في الثلاثيّ فما فوقهُ للصفة ومنها استنبطوا سائر الاوضاع المرتجلة من اسماء الذوات والافعال التي لا ترجع الى السلاسل الثنائية وهي التي خبط فيها بعض المصنفين خبط عشواء وفي كل ذلك تفصيلٌ طويلٌ لا يسعنا استيفاؤهُ في هذا المقام

على أن هذا الضرب من الوضع قد استوفاهُ الواضع الأوّل ولم يبقَ سبيلٌ للمتأخر الى الزيادة على ما وُضع منهُ لانحصارهِ في صُوَرٍ محدودةٍ من التراكيب لا تتعدّى ما في آلات الصوت من المقاطع ولأن اكثر ما اهملوهُ من الصُوَر التي يمكن ان تتألف من طريق الصناعة والاستقراء لا يصلح للاستعمال لثقلهِ على اللسان او لكراهتهِ في السمع ولذلك فان الواضعين انفسهم اغفلوهُ اخيرًا لوصولهم منهُ الى القدر الذي لا مذهب ورآءهُ وعدلوا الى التصرف فيما بين

ايديهم من الالفاظ الموضوعة يقلبونها على الصيَغ والوجوه التي تحتملها لفظاً ومعنًى بحيث خرجوا باللغة من طَور الحكاية والتقليد الى طور الصناعة والنظر فاصبحت تلك الالفاظ اصلاً يرجعون اليهِ عند الوضع ويستنبطون منهُ ما شاءوا من الاغراض كما ستتضح لك مثلهُ مماسيجيء وهو ولا جَرَم أبيَنُ مسلكاً وأدلُّ على حكمة الواضع اذ المعاني سلسلةٌ متصلٌ بعضها ببعض فجعلوا اللفظ بازائها كذلك بين الطرفين

واما الاشتقاق فعلى ضربين احدهما قياسيٌّ وهو المنصوص عليهِ في كتب الصرفيين كبناء المضارع والامر واسم الفاعل والمفعول وما شاكل ذلك وليس في شيءٍ من غرضنا في هذا الموضع لانحصارهِ في صُوَرٍ معلومةٍ تتناول جميع موادّ اللغة على السواء فهو من قبيل الوضع الواحد لاطّراد المعنى الصيغيّ فيهِ وان اختلف ما تحتهُ من الجزئيات باعتبار المعنى المادّيّ . والضرب الثاني سماعيٌّ وهو ما صيغ صوغاً شخصياً يراد بهِ معنىً مخصوص للمشتقّ لا يطّرد صوغهُ من جميع الموادّ . وهو إمّا ان لا يرجع الى قياسٍ البتّة كالخمر والعُقار والرَيحان والسحاب والغَداة والضُحى والعشيّ والجُرف والعِير والأخمَص والخاصرة وما اشبه ذلك وهذا لا بدَّ من الوقوف عند المسموع منهُ والحاقهِ بالمرتجل لانهُ ليس لنا ان نَضَع قياساً لم يَضَعوهُ . وإمّا ان يكون لهُ حظٌّ من القياس وان لم يطّرد في المنقول وذلك كالقِطعة مثلاً بالكسر فانها مع كونها من الوضع الشخصيّ فقد سُمع لها نظائر جمّة من الالفاظ الدالّة على القطع كالكِسرة والقِصدة والكِسفة والفِلذة والخِرقة والقِدَّة والهِصمة والقِرفة والفِلقة وكلها تدلُّ على الجزء المقتطَع من كلهِ الاّ ان هذا الوضع ليس بمطّرد في كل ما كان كذلك من الموادّ اذ لم يُسمَع منهم القِطمة مثلاً ولا البِتلة ولا الصِلمة ولا السِلخة ولا القِرضة

ولا القِصّة غير أن إغفالهم لهذه الالفاظ لا يمنع من صوغها واستعمالها لثبوت القياس فيها والاّ لزم ان لا تنطق من اسم الفاعل او اسم المكان مثلاً الاّ بما سُمع منهم وهو محالٌ اذ لم ينطقوا بجميع الصيغ والتصاريف التي تحتملها كل لفظةٍ ولكن ما ثبت في القياس لا يتوقف على السماع والاّ لم يبقَ للقياس معنى. بلى ان القياس في اسم الفاعل مثلاً يتناول جميع الافعال اذ لا فعل بدون فاعل فلا بدَّ من ان يوضع لهُ اسمٌ يدلُّ عليهِ وبخلافهِ القياس في نحو القطعة اذ ليس كل الافعال تدلُّ على القطع حتى تكون هذه الصيغة فيها قياساً مطّرداً ولكنها انما تقاس في الافعال الدالة على القطع وحدها وهذا هو المعنى الذي لاجلهِ اهمل الصرفيون امثال هذه الصيغ من كتبهم اذ هي قياسٌ في حيّزٍ معلوم فلا يكون اغفالهم لها دليلاً على تخلف القياس فيها

ستأتي البقية

مقالة في التربية

لحضرة الكاتب الفاضل عبد الله افندي المراش نزيل مرسيليا

(تابع لما قبل)

المطلب السادس

في التربية باعتبار الصناعات والحرف

يجب على المربّين اي على الابوين اولاً ثم المعلم ثانياً ان يلتفتوا في تربية الولد الى ما يراد بهِ وما عساهُ ان يصير اليهِ اذا شبَّ اي الى الصناعة او الحرفة التي عساهُ ان يعانيها او يحترفها وذلك بان يراقبوهُ في سائر تصرفاتهِ حتى يعرفوا بعد طول المراقبة ايَّة صناعةٍ او حرفةٍ يميل اليها وتلائم طبعهُ وتناسب